الأنباء
الخميس ١٢ حزيران ٢٠٠٨م □ ٨ جمادى الثانية ١٤٢٩هـ □ السنة ٤٦ □ العدد ١٢٣١٠

اقرار نظام ادارة أموال الهيئة الناظمة للاتصالات

أقرت وزارة الإتصالات ووزارة المال نظام ادارة اموال الهيئة المنظمة للإتصالات (TRA) فيما رأت وزارة المال أن النظام يتجاوز بحداثته وتطوره قانون المحاسبة العمومية، وأكدت أنه ينسجم ويتوافق مع احكام قانون الإتصالات رقم ٤٣١ الصادر في ٢٢ تموز ٢٠٠٢ ومع المرسوم رقم ١٤٢٦٤ تاريخ ٤ اذار ٢٠٠٥ والمتعلق بالتنظيم الإداري والمالي للهيئة وتطبيقا دقيقا لاحكامه.

وقال رئيس مجلس ادارة الهيئة ومديرها التنفيذي الدكتور كمال شحادة، في بيان صادر أمس: إن "النظام مثال يحتذى يمكن للمؤسسات العامة والهيئات الرسمية الاخرى اعتماده، وأخذه في الحسبان لدى تطوير القوانين والتشريعات الموجودة حاليا في لبنان، بالنظر الى تمتعه بأفضل شروط الشفافية والفعالية والمحاسبة"، مضيفا ان "المشروع يتوافق مع أهم المعايير العالمية المعاصرة وأحدثها".

ورأت وزارة المال ان "نظام ادارة أموال الهيئة ينسجم مع أحكام قانون المحاسبة العمومية في معظم أحكامه، إضافة الى أنه جاء ملائما لهيكل الهيئة الاداري وللغاية من إنشائها، ومستجيبا لمتطلبات ومستلزمات النشاط فيها". وأشارت الى ان النظام جاء متطورا وحديثا لجهة:

- اعتماد قواعد المحاسبة الوطنية (التصميم المحاسبي العام) ومعايير المحاسبة في القطاع العام.
- اعتماد النظام المحاسبي على أساس الاستحقاق، مماثل لقواعد المحاسبة في القطاع الخاص.
- اعتماد المعايير الدولية للتقارير المالية.
- اعتماد التقارير المالية الشهرية والسنوية.
- اعتماد البيانات المالية والمحاسبية المعتمدة في القطاعين العام والخاص في الوقت نفسه.
- إخضاع الحسابات لنظام التدقيق الداخلي والخارجي المستقل.

وقالت وزارة المال ان "النظام يتجاوز بحداثته وتطوره قانون المحاسبة العمومية"، واقترحت "تطوير هذا القانون وتحديثه ليصبح متوافقا مع معايير المحاسبة الدولية ومعايير المراقبة على ادارة الاموال العمومية".

ولفتت الوزارة أخيرا، الى ان "اعتماد طريقة استدراج العروض كما هي مبيّنة في النظام، تؤمّن السرعة والمرونة والشفافية في أعمال التلزيم والتنفيذ".

Select info S.A.L.
"Only Your Selected Information"